● أخبار قصيرة

البرازيل تفعّل إتفاقاً للتجارة الحرة مع فلسطين

أعلنت البرازيل دخول إتفاق التجارة الحرة بين اتحاد دول أميركا الجنوبية «ميركسور» ودولة فلسطين حيز التنفيذ، وذلك بعد تفعيلها كأول دولة في الاتحاد تبدأ العمل في هذا الإتفاق.
وأعلنت الخارجية البرازيلية، الأحد، أن «تفعيل الإتفاق من جانب بقية الدول الأعضاء سيجري بحثه خلال القمة المرتقبة الشهر الجاري بناء على طلب من برازيليا موجه إلى باراغواي رئيسة الدورة الحالية». وأشارت الوزارة إلى أن بدء سريان بنود الإتفاقيات سيتم خلال ٣٠ يوماً مع الدول الأعضاء، وذلك عقب إعلان تفعيل القرار بشكل رسمي.
وينص إتفاق التجارة الحرة بين اتحاد دول أميركا الجنوبية «ميركسور» ودولة فلسطين، على «قواعد لتسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد ودولة فلسطين وفتح التبادل بين الجانبين في الاستثمارات وسوق الخدمات، كما يتيح إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة، وتسهيل حركة البضائع والتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية، مع مراعاة الظروف العادلة للمنافسة».
من جهته، رحب وزير الاقتصاد الفلسطيني، محمد العامور، بإيداع البرازيل وثيقة المصادقة على إتفاقية التجارة الحرة لمجموعة اتحاد دول أميركا الجنوبية، ودخولها حيز التنفيذ.
ويضم إتفاق «ميركسور» كلاً من البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي. ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها لدخول الإتفاق حيز التنفيذ، فان على الدول أطراف الإتفاق المصادقة عليها وفق إجراءات كل دولة.

إفتتاح لجنة التجارة الحدودية المشتركة بين إيران وباكستان

إفتتحت أمس الإثنين، لجنة التجارة الحدودية المشتركة الحادية عشرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباكستان أعمالها في زاهدان بأجندة مهمة تتمثل في زيادة حجم التجارة الثنائية إلى مستوى ١٠ مليارات دولار.
وأعلن محمد مدثر تيبو، سفير باكستان لدى إيران، الذي سيشارك في هذا الاجتماع افتراضياً، أنه تجري مناقشات جادة وفعالة حول كيفية زيادة التجارة بين الجارتين ووصولها الى مستوى ١٠ مليارات دولار بين البلدين.
القنصل العام الإيراني في كويتا، عاصمة بلوشستان، والقنصل العام الباكستاني في زاهدان، وكبار مسؤولي الجمارك في بلوشستان، ومسؤولو محافظات سيستان وبلوشستان، ومسؤولون من غرفتي التجارة في زاهدان وكويتا حاضرون في الاجتماع الحادي عشر للجنة التجارة الحدودية المشتركة.
والغرض من عقد اللجنة المشتركة للتجارة الحدودية هو دراسة القضايا وإزالة الحواجز أمام التجارة الحدودية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين والمجاورين، إيران وباكستان.

بفضل الدبلوماسية النشطة لحكومة الشهيد رئيسي

إيران تصبح مركزاً رئيسياً للغاز في المنطقة

الوفاق

في بداية شهر يوليو الماضي، نشرت وسائل الإعلام خبراً مفاده أن إيران اتخذت خطوة كبيرة في طريق تحولها إلى مركز رئيسي للغاز في المنطقة.
تمت هذه الخطوة بجهود وزير النفط، جواد أوجي، في الأيام الأخيرة من خدمة الحكومة الثالثة عشرة، حيث تم التوقيع رسمياً على عقد استيراد الغاز من روسيا. وتأتي هذه الخطوة بينما كانت تركيا تتوقع أن تصبح هي خط العبور الرئيسي للغاز إلى أوروبا ودول المنطقة؛ لكن وبفضل الدبلوماسية النشطة في وزارة النفط في حكومة الشهيد رئيسي تمكنت إيران لتصبح المركز الرئيسي للغاز في المنطقة.
وفي هذا السياق، أعلن أوجي أنه خلال المفاوضات التي أجريت في الأشهر الثلاثة الأخيرة مع شركة «غازبروم» الروسية، تم التوصل إلى إتفاق والتوقيع على مذكرة تفاهم لنقل الغاز الروسي إلى إيران، وبذلك أصبحت إيران مركز الغاز الرئيسي في المنطقة.
وأشار وزير النفط إلى أن إيران وروسيا تمتلكان أكثر من ٦٠٪ من احتياطيات الغاز في العالم، قائلاً: مما لا شك فيه أن هذا الموضوع سيحدث تغييرات جيدة فيما يخص توازن الطاقة في المنطقة، في حين أن إيران ستكون على استعداد تام لاستقبال هذه الكمية من الغاز بفضل بنيتها التحتية القوية وخطوط نقل الغاز.وبعد هذا الاتفاق الخطوة التالية من الاتفاق الذي أجري العام الماضي بين شركة النفط الوطنية الإيرانية وشركة «غازبروم» الروسية، مما يدل على أن الإتفاقيات تتجه نحو التنفيذ. وبهذا الاتفاق ستتوسع حصة إيران التجارية وتحدث تغييراً في التوازنات الدولية. وبعبارة أخرى، فإن اتفاق الغاز بين إيران وروسيا سيكون بمثابة ثورة في مجال الطاقة والصناعة في المنطقة، وإن الاتفاق بين بلدين يملكان أكبر احتياطي من الغاز في العالم سيكون مبنياً على المصالح المتبادلة والأطر الدولية، وسيدخل قريباً مرحلة التطبيق.

الحد من اختلال التوازن في الغاز

وعن توقيع هذه الإتفاقية، قال خبير صناعة النفط محسن صالحي راد: يمكن أن يؤدي هذا الإجراء الاستراتيجي إلى الحد من اختلال التوازن في الغاز، على الرغم من أن نشاط صناعة النفط في حكومة الشهيد رئيسي تعامل مع القضايا بنشاط كبير واتخذ التدابير اللازمة لتحقيق قفزة في كل من إنتاج النفط والغاز وتخزين وتصدير المواد الهيدروكربونية.
وأضاف صالحي راد إنه شخصياً لم يكن يعتقد أن إيران يمكن أن تصبح مركزاًرئيسياًللغاز في المنطقة من خلال استيراد الغاز من روسيا ونقله عبر شبكة الضغط العالي المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.وصرح: إن هذا الإجراء، الذي تم في ظل دبلوماسية الطاقة النشطة في حكومة الشهيد رئيسي، يمكن أن يحل العديد من العقد في قطاعات مختلفة من الصناعة الإيرانية، ولن نشهد بعد الآن نقصاً في ضخ الغاز داخل البلاد، وهذا يمكنه من زيادة حجم صادرات الغاز، وهو ما يتوافق مع خطة التنمية السابعة.وأشار صالحي راد إلى أنه يأمل بأن يتم تقدير واستكمال هذا الإنجاز في الحكومة الرابعة عشرة، وأن تكمل الحكومة المقبلة الخطوات التي تمت في الحكومة الثالثة عشرة.

إزدياد قوة إيران السياسية

كما قال خبير الطاقة حبيب الله ظفريان: إن النهج الذي يجب أن تنتهجه إيران في مجال الطاقة، والذي ورد أيضاً في الفقرة ١٠ من السياسات العامة للخطة السابعة، وفي المادة ٤٤ الفقرة (ت) التي أقرها مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان)، والتي سيتم الإعلان عنها في الأيام المقبلة، هو تحويل إيران إلى مركز رئيسي للطاقة في المنطقة.
وأضاف ظفريان: نظراً إلى الموقع الجغرافي والاستراتيجي لإيران، وباعتبار أن بعض الدول المجاورة لديها فائض من الطاقة وبعضها تفتقر لها، فإن هذا الأمر ممكن ومن شأنه تحقيق مصالح سياسية واقتصادية، بحيث تخلق الاعتماد المتبادل لدول الجوار وتزيد من قوة إيران السياسية. ومن الناحية الاقتصادية، فمن خلال شراء وبيع الطاقة وفي المراحل اللاحقة من تبادل الطاقة، هناك احتمال أن يشكل هذا الأمر قوة اقتصادية لإيران في المنطقة.
ووفقاً لظفريان، إلى جانب تجارة الغاز، فإن تجارة الكهرباء والمنتجات البترولية، بما في ذلك الديزل والبنزين، أيضاً مهمة لتصبح إيران مركزاً رئيسياً للطاقة. وذكر: لتحقيق محورية الطاقة القائمة على تجارة الغاز، نحتاج إلى شراء الغاز من الدول التي لديها فائض، وأهم الدول التي يمكن أن نشتري منها الغاز هي تركمانستان وروسيا.
وتابع: روسيا تعاني من فائض قدره ١٠٠ مليار مترمكعب بسبب الأحداث التي حصلت بعد الحرب في أوكرانيا. ونظراً لأن أوروبا أصبحت خياراً محدوداً والصين زادت صادراتها لكنها لا تستطيع التعويض، وهذه الكمية من الغاز تعتبر فائضاً ولا يمكن لقطاع الغاز الطبيعي المسال أن يتوسع، كذلك بسبب العقوبات التكنولوجية التي يتعرض لها.وفي النهاية، ذكر ظفريان: إذا تمكنا من التوصل إلى اتفاق استراتيجي مع روسيا لشراء الغاز وتصديره فقط وعدم استخدامه للاستهلاك المحلي، فسيكون ذلك خطوة كبيرة بالنسبة لإيران لتصبح مركزاً رئيسياً للطاقة ولاعباً مهماً في سوق الغاز الإيراني.

إتفاق الغاز بين إيران وروسيا سيكون بمثابة ثورة في مجال الطاقة والصناعة في المنطقة

وافتتاح معرض «سيربترو ٢٠٢٤» بمشاركة إيرانية

إرسال مسودة إتفاقية التعاون الاقتصادي بين طهران ودمشق إلى مجلس الشورى الاسلامي

أرسل الرئيس الإيراني بالوكالة، محمد مخبر، مسودة إتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي وطويل الأمد بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية إلى مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان).وأرسل مخبر، في رسالة إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي محمدباقر قاليباف، وتماشياً مع تنفيذ المادة ٧٧ من الدستور، مشروع الاتفاق الاستراتيجي وطويل المدى للتعاون الاقتصادي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العربية السورية.
ووفقاً للمادة ٧٧ من الدستور، فان أي معاهدة أو اتفاق أو عقد دولي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول أو المؤسسات الدولية الأخرى يجب أن يحظى بموافقة مجلس الشورى الإسلامي.
وتمت الموافقة على مسودة القانون هذا من قبل مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة الطرق والتنمية الحضرية كرئيسة للجنة الاقتصادية المشتركة لإيران وسوريا في اجتماع ١٦ يونيو من هذا العام.وتألفت المادة الوحيدة في مشروع قانون التعاون الاقتصادي طويل الأمد بين إيران وسوريا من مقدمة و٥ مواد.
وبحسب الفقرة ٢ من المادة ٥ من هذا القانون، فإن مدة الإتفاقية هي ٢٠ عاماً وحتى وفاء سوريا بالتزاماتها وسداد الديون المستحقة عليها، ويمكن تمديد خطوط الائتمان من طهران إلى دمشق.

افتتاح معرض سوريا الدولي

في سياق آخر وبمشاركة أكثر من ٦٠ شركة محلية وعربية وأجنبية، منها إيرانية متخصصة في الصناعات النفطية وعمليات التنقيب والدراسات والاستشارات، انطلقت مساء الأحد على أرض مدينة المعارض الجديدة بدمشق فعاليات معرض سوريا الدولي الخامس للبترول والثروة المعدنية «سيربترو ٢٠٢٤».

وأفاد تقرير لوكالة «سانا»، إن المعرض الذي تنظمه مجموعة مشهداني الدولية للمعارض والمؤتمرات بالتعاون مع وزارة النفط والثروة المعدنية السورية يهدف إلى جمع شركات الاستكشاف والإنتاج والخدمات البترولية وشركات الثروة المعدنية، إضافة إلى الجهات البحثية والأكاديمية والمؤسسات ذات الصلة والمختصين والخبراء في قطاع الصناعات النفطية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتمكينهم من تبادل الخبرات والأفكار التي تخدم مستقبل هذا القطاع.وأكد وزير النفط والثروة المعدنية السوري فراس قدور، خلال مؤتمر صحفي عقب الافتتاح، أهمية المعرض في توفير فرصة مثالية لتبادل الخبرات والتجارب والأفكار بين مختلف الجهات المعنية بقطاع النفط في سوريا والمشاركين من خارجها، لافتاً إلى أن وزارة النفط تولي اهتماماً كبيراً بتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال تحسين الكفاءة والإنتاجية في مجالات النفط والغاز والثروة المعدنية، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بالتعليم المهني والتقني بما يضمن تطوير الكفاءات الوطنية وتمكينها من المساهمة بفاعلية في مسيرة التنمية الاقتصادية.
من جانبه، نوه سفير إيران بدمشق، حسين أكبري، بالمشاركات القيمة في المعرض وحرص الجانب الإيراني على المشاركة فيه من خلال أربع شركات تابعة لوزارة النفط الإيرانية ووفد عالي المستوى من مصفاة نفط «آبادان» للمساهمة في تقديم الخبرات وعقد اتفاقيات تعاون جديدة ومثمرة مع الجانب السوري في مجال الطاقة والنفط الذي يعد من المجالات المهمة في الاقتصاد السوري، لافتاً إلى أن علاقات التعاون بين البلدين في مجال الطاقة والنفط قديمة ومتجذرة كما في باقي المجالات الاقتصادية وهي مستمرة مستقبلاً.

٨٨٪ من البضائع التجارية الإيرانية تنقل عبر البحر

قدّر رئيس قسم الخدمات التجارية في منظمة تنمية التجارة إجمالي النقل التجاري للبضائع في عام ٢٠٢٣ بنحو ١٧٥ مليون طن، قائلاً: إن ٨٨٪ من البضائع التجارية تنقل عبر البحر و١٠٪ عبر البر و١/٥٪ عبر سكك الحديد.
وذكر علي إمامي، الإثنين، إن غالبية المنتجات البتروكيماوية والمنتجات النفطية يتم نقلها عن طريق البحر، مصرحاً: تعتبر التجارة عن طريق البحر استراتيجية بالنسبة لإيران لأنه من الممكن نقل البضائع من بحر الشمال والجنوب، والأمر المسلم به هو أن معظم البضائع التجارية الإيرانية تمر عبر بحر الجنوب ومياه الخليج الفارسي وبحر عمان.
ووفقاً لهذا المسؤول، فان نحو ١٢٠ مليون طن من البضائع التجارية تمر عبر الموانئ الجنوبية، و٨ ملايين طن عبر الموانئ الشمالية، وجهة معظم البضائع هي الموانئ الشمالية والروسية.
وفي معرض تعداده للتحديات الرئيسية أمام تقدم التجارة البحرية، قال إمامي: إن الأسطول البحري الإيراني في بحر الشمال متهالك ويجب بذل جهود جادة لحل هذه المشكلة، ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن مداخل الموانئ البحرية لشركائنا التجاريين، أي روسيا وكازاخستان، قليلة، ولذلك يمكن للسفن التي تريد الرسو في هذه الموانئ أن تنقل ما يصل إلى ٣٠٠٠ طن من البضائع كحد أقصى.

إيران والعراق يتفقان على إعادة فتح الأسواق الحدودية

أعلن قائد حرس الحدود الإيرانية إتفاق إيران والعراق على إعادة فتح الأسواق الحدودية في مدينتي بانه وسقز بإقليم كردستان العراق.وأشار محسن بيكلري إلى اللقاء الأخير الذي جمعه بقائد حرس حدود البلاد فيما يتعلق بدراسة وضع الأسواق الحدودية سيران بند وهنجه جال وكله سوره بانه وسيف سقز، وقال: بلغني أن حرس الحدود وافقوا على إعادة فتح هذه الأسواق الحدودية.
ووصف ممثل أهالي سقز وبانه في مجلس الشورى الاسلامي إعادة فتح الأسواق الحدودية لهاتين المدينتين الحدوديتين بأنه مطلب شعبي، وأضاف: لحسن الحظ، فان حرس الحدود يؤيد ١٠٠٪ إعادة فتح حدود كردستان.
وفي هذا السياق، قال قائد حرس الحدود الإيرانية: من يناير ٢٠٢٣ حتى يوم الأحد الأسبوع الماضي، عندما كان لنا لقاء مع قائد حرس الحدود العراقي، تمكنا من فتح الحدود ثلاث مرات من أجل فتح حدود إيران والعراق في وقت وزمان ومكان محددين والسيطرة والإشراف على حرس الحدود من قبل العراق.وفي ١٣ سبتمبر من العام الماضي، وبهدف تحسين معيشة سكان الحدود، أعيد فتح معبر «هه نكه جال» الحدودي المؤقت في بانه وتشغيله بعد ٦ سنوات في مراسم حضرها المحافظ ومجموعة من مسؤولي المحافظة والمدينة.